تقارير ندوات قرطبة

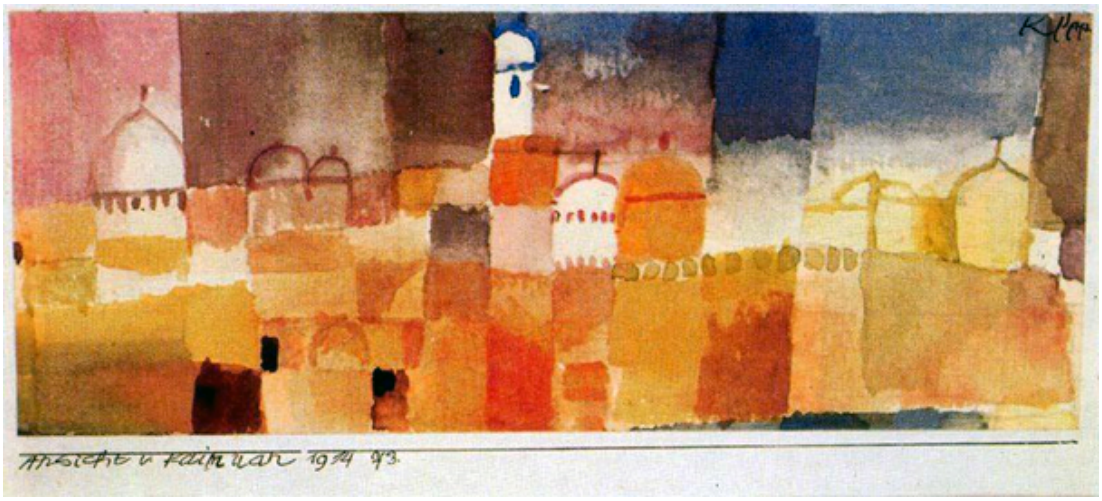

تقرير ورشة تعزيز المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب التونسي

تونس، مارس 2018

تحرير | صلاح الدين الجورشي

مؤسسة قرطبة بجنيف
CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA - FONDATION CORDOUE DE GENÈVE

© مؤسسة قرطبة بجنيف ومنتدى الجاحظ، 2018

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19
Tél. : +41 (0) 22 734 15 03
info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

Forum El Jahedh
42 Avenue de la Liberté
Tunis, Tunisie
Tél. : +216 (0) 71 894590
forum.eljahedh@gmail.com
www.jahedhforum.org

تقرير ورشة تعزيز المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب التونسي

تونس، مارس 2018

تحرير: صلاح الدين الجورشي

تصميم: أمين لخضر

صورة الغلاف: بول كلي (1914)، منظر لقيروان (Ansicht von Kairouan)

الملكية الفكرية

تقارير مؤسسة قرطبة بجنيف هي ملكية لمؤسسة قرطبة بجنيف. يسمح لمن يودّ بإعادة استعمالها ونشرها شريطة ذكر المصدر.

شكر وعرفان: الشكر موصول لجميع المشاركين في ورشة العمل على مساهماتهم في انجاز هذا التقرير. كما نشكر مكتب "الدين-السياسة-والخلاف" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، على مساهمتهم في انجاز هذا العمل.

الآراء الواردة في هذا التقرير هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة بجنيف أو منتدى الجاحظ أو وزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية.

© The Cordoba Foundation of Geneva, El Jahedh Forum 2018

مؤسسة قرطبة بجنيف

مؤسسة قرطبة بجنيف منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجا شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

منتدى الجاحظ

منبر فكري ثقافي يراهن على أهمية الحوار المحلي والعالمي وعلى المساهمة في دفع اتجاهات التجديد في الفكر لاكتساب وعي تاريخي يضبط استراتيجيات الامة في مواجهة التحديات وتحقيق اهدافها في المعرفة والحرية والديمقراطية والوحدة بما يمكنها من إنجاز التنمية عبر حداثة موصولة بتراثه. منتدى الجاحظ جمعية تونسية غير حكومية حصلت على الترخيص الحكومي بتاريخ 12 جوان 1990 وتم إدراجها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 77 في 2 أكتوبر 1990 وصنفت ضمن الجمعيات الثقافية بقرار من وزير الداخلية بتاريخ 23 نوفمبر 1992.

www.jahedhforum.org

برنامج شمال أفريقيا

تم تطوير برنامج شمال أفريقيا بشكل مشترك من قبل مكتب (الدين والسياسة والخلاف) في قسم السلم الانساني بوزارة الخارجية السويسرية ومؤسسة قرطبة بجنيف. المجال الاستراتيجي للبرنامج هو معالجة الاستقطاب والتوترات الناتجة عن تقاطع الدين والسياسة و / أو التي ترتبط بأطراف سياسية فاعلة ذات مرجعية دينية على امتداد منطقة شمال افريقيا. الرؤية الشاملة لبرنامج شمال افريقيا هي مجتمعات لا اقصائية وقائمة على المشاركة والتعايش السلمي في شمال أفريقيا. تتمثل أهداف البرنامج في المساهمة في: 1) التخفيف من حدة التوترات الاسلامية-العلمانية؛ 2) الحد من العوامل المؤدية إلى الاقصاء السياسي للأطراف السياسية الفاعلة ذات المرجعية الدينية؛ و3) صياغة خطابات وممارسات بديلة للخطابات الدينية المتطرفة.

المحتويات

مؤسسة قرطبة بجنيف _____ 2

منتدى الجاحظ _____ 2

برنامج شمال أفريقيا_____ 2

المحتويات _____ 3

المقدمة _____ **4**

المشاركة السياسية والمدنية للشباب _____ **4**

الحركات الاجتماعية الاحتجاجية وتأثيرها في صياغة السياسات العمومية _____ **5**

شباب الجهات ورؤيتهم للامركزية _____ **6**

التحديات _____ **6**

مقترحات عملية جامعة_____ **6**

المقدمة

نظمت مؤسسة قرطبة بجنيف يوم 9 مارس 2018 بالتعاون مع منتدى الجاحظ ووزارة الخارجية السويسرية ورشة عمل بالعاصمة التونسية تحت عنوان " تعزيز المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب التونسي " خصصت لتناول المشاركة السياسية والمدنية للشباب. وشارك فيها عدد من القيادات الشبابية الذين مثلوا منظمات غير حكومية ونقابات طلابية وحركات اجتماعية، كما أن جزء منهم قدموا من جهات تونسية مختلفة ليعبروا عن تطلعات ومطالب ووجهات نظر الأوساط الشبابية داخل المدن والأرياف. وهو ما جعل الحوار الذي دار ليوم كامل يعكس إلى حد واسع مختلف الأطراف والشرائح الشبابية في تونس.

تناولت الورشة أربعة محاور، تعلق المحور الأول بالشباب والمشاركة السياسية، وثانيا بشباب الجهات وموقفهم من اللامركزية، ثم تم التوقف عند الحركات الاجتماعية الاحتجاجية وتأثيرها في صياغة السياسات العمومية، قبل القيام بعصف ذهني لمقترحات عملية مشتركة تهدف إلى تعزيز الانخراط المدني للشباب.

المشاركة السياسية والمدنية للشباب

يعتبر الشباب من بين الضمانات الرئيسية لبناء الديمقراطية واستمرار النفس الثوري في كل مجتمع يمر بلحظة انتقال سياسي كبرى. وقد كان الشباب في تونس الشريحة الأكثر استعدادا للثورة ضد نظام بن علي ودفعه نحو مغادرة السلطة والبلاد. وكانت للشباب انتظارات عالية وهامة بعد أن انتقلت السلطة إلى المعارضة. وعلى هذا الأساس انخرط العديد منهم في بداية الأمر بالأحزاب ومنضمات المجتمع المدني.

اعتبر المشاركون في الورشة وجود أزمة فعلية في البلاد. وأول عناصر هذه الأزمة وصفوها بكونها أزمة ثقة في الفاعلين السياسيين الذين عجزوا -بحسبهم- خلال السنوات السبعة التي توالت بعد الثورة عن تحقيق التغيير المنشود. وهو ما أدى إلى فقدان الأمل لديهم كشباب في المشهد السياسي الراهن. حاجج بعض المشاركين بأن المنظومة القديمة لم تتغير بل وتمكنت من أن تستمر رغم المطالب الجذرية التي رفعتها الثورة. وتوقفوا بالخصوص عند عدد من هذه الظواهر الخطيرة التي تهدد الحلم الثوري. وتم التركيز بالخصوص على ضعف ثقة الشباب في الجهات الحاكمة بالمركز، والتي قد تتحول إلى رفض هؤلاء للدستور.

تناول النقاش أيضا الفساد الذي انتشر وتعددت أطرافه وآلياته حتى أصبح قادرا على اختراق الأحزاب والمجتمع المدني ومؤسسات الدولة. واعتبر المشاركون أن الشباب يعيش هشاشة سياسية واجتماعية وحتى ثقافية، لكنهم اعتبروا أن الشباب هو المسؤول اساسا عن المشاركة بنفسه والإقدام على اتخاذ مبادرات مجتمعية. واعتبروا أن الرقم المتداول بوجود 6 بالمائة فقط من الشباب المشتركين في أنشطة سياسية أو تابعة للمجتمع المدني، وهو مؤشر سلبي ولا ينسجم مع المهام المطروحة عليهم خاصة في هذه المرحلة الانتقالية، مشيرين إلى الدراسة التي أنجزها المرصد الوطني للشباب والتي تعرض فيها لمجمل العوامل والحواجز التي تقف وراء هذه الظاهرة.

كما أشاروا إلى أن ضعف قدرة الحكومات المتعاقبة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب هو ما أدى الى الرفع من نسق التحركات الاحتجاجية التي لا تزال متواصلة في تونس. وأشار بعضهم إلى مدينة القيروان التي سجلت أعلى نسبة انتحار في تونس في صفوف الأطفال والشباب كنوع من التعبير عن حالة الاحتجاج السلبي والاستقالة المجتمعية. وأكدوا بالخصوص على أنه لا توجد سياسة وطنية متكاملة للشباب، كما أنهم لا يثقون في قادة الأحزاب التي يعاني جميعها بحسبهم، وإن كان بنسب متفاوتة، من مشكلات عديدة مع قاعدتها الشبابية، وأن الأحزاب تشكو من ضعف هيكلي وبنيوي مما عمق الفجوة بينها وبين الشباب المتحمس للمشاركة المجتمعية.

هناك حديث شائع في تونس حول عزوف الشباب عن الحياة السياسية والشأن العام، إلا أن المشاركين في الورشة أكدوا رغبتهم في المشاركة وتحمل المسؤوليات داخل الأحزاب أو الجمعيات، غير أنهم طالبوا بأن تكون مشاركتهم في هذه الهياكل مشاركة فعلية وحقيقية ولست مجرد مشاركة صورية الهدف منها تحسين صورة النظام لا غير. وحذروا في هذا السياق الحكومة من تحويل نظرها عن الشباب وقضاياهم، لأن ذلك من شأنه أن يجعل الشباب يلجأ لأشكال نضالية خارج الأطر الحزبية والسلمية. كما أكدوا رفضهم لكل أشكال الوصاية سواء التي تمارسها السلطة عليهم أو بقية الأطراف في البلاد

ان تطوير البيئة التشريعية أمر هام لأن القانون يمكنه أن يساعد على ضمان المشاركة الشبابية، وأن القوانين قادرة على أن تفرض قواعد لعبة أكثر ديمقراطية لكنها ليست كافية لوحدها إذا لم

تصاحبها عوامل أخرى سياسية وثقافية واجتماعية في ضوء التطورات التي تشهدها البلاد بعد أن دخلت مرحلة الانتقال الديمقراطي.

كما تم التطرق خلال النقاش العام إلى التجارب الشبابية داخل الأحزاب، وتساءل البعض حول كيفية تجميع هؤلاء الشباب رغم اختلاف انتماءاتهم الحزبية وتبايناتهم الأيديولوجية. ورغم شعورهم بأن ذلك أمر صعب ومعقد إلا أنهم أقروا بأن هناك عديد القضايا التي يمكن أن تجمعهم باعتبارهم شباب، وأن هذه القضايا ستبقى فوق الأحزاب وأجنداتها، وإن كانت تتأثر بالصراعات الحزبية المتواصلة في البلاد.

لقد سبق للسلطة أن أقدمت على خطوة في هذا الاتجاه عندما نظمت استشارة واسعة للشباب، لكن المشاركين في الورشة انتقدوا تلك الخطوة واعتبروها قاصرة ولم تكن مفيدة، وإن أقر العديد منهم بأنها أسفرت عن توصيات هامة لا تزال حبرا على ورق. لكن هناك من لاحظ بأن بعض المناطق التونسية ليس بها جمعيات ناشطة، وطالبوا بتعميق الحوار وتأهيل عناصر شبابية حتى تكون قادرة على تأسيس جمعيات قادرة على التأطير وإنجاز بعض المشروعات.

من بين التوصيات التي قدمت إنشاء أكاديمية داخل أسوار الجامعات بهدف وضع برامج لتدريب الطلاب على القيادة والقيام بأدوار متقدمة في خدمة الشأن العام. كما يمكن تنظيم حوارات متواصلة وفعالة بين الطلاب، وكذلك بين هؤلاء وبقية أصناف الشباب من خارج الهياكل والدوائر الجامعية. كل الوزارات، وليس فقط وزارة الشباب والرياضة، مدعوة إلى اعتماد سياسة ترمي على إدماج الشباب في الحياة السياسية وفي كل مجالات الشأن العام.

الحركات الاجتماعية الاحتجاجية وتأثيرها في صياغة السياسات العمومية

تعززت في تونس خلال المرحلة الأخيرة ظاهرة الحركات الاجتماعية. وتنقسم هذه الحركات إلى نوعين. حركات غير منظمة والتي تكاد تصبح ظاهرة يومية في تونس. اما النوع الثاني فهي الحركات المنظمة التي اكتسبت مؤخرا أشكالا تنظيمية جديدة ومرنة. ويشير صعود الحركات الاجتماعية إلى رغبة في إحداث تغييرات عميقة في النظام السياسي وفي الاختيارات السياسية والاقتصادية، كما أنها تتضمن دعوة إلى مراجعة العقد الاجتماعي الذي أطر سابقا العلاقات بين الأطراف الأساسية في المجتمع.

بحسب أحد المتدخلين أن الأحزاب السياسية تمثل الطبقة الوسطى، في حين تدافع النقابات عن الموظفين، لكن هناك فئات أخرى موجودة في تونس وتفتقر لمن يعبر عنها ويدافع عن حقوقها، وهو ما يفسر قيام الحركات الاجتماعية. وكما قال غرامشي ان عالما قديما يختفي وعالم جديد يولد، فكذلك الشأن بالنسبة للحركات الاجتماعية التي تبشر بضرورة إحداث تغييرات عميقة تتجاوز البنى الموروثة عن مرحلة ما قبل الثورة. وبالتالي يجب أن يتم دعم الانتقال السياسي لصالح الشعب التونسي وليس لصالح فئات محددة ومستفيدة ولوبيات فساد. الصراع حول مفهوم هذه الحركات الاجتماعية يتجاوز التنافس ين الأحزاب ويعمل على أن يكون هدفه هو تغيير نمط الحكم والمنظومة السياسية والاقتصادية القائمة.

إن مشاركة الشباب خلال المرحلة السابقة كانت سلبية مما وفر فرصة لأطراف مهيمنة قامت بإقصائهم وإبعادهم عن مراكز صناعة القرار. واليوم يوجد خلاف حول الثورة وليس فقط حول حزب أو إجراء تنظيمي ما. تؤمن هذه الحركات الاجتماعية بأن مجمل الاختيارات التي تم اعتمادها بعد الثورة يجب التخلي عنها بحكم تعارضها مع مصالح الشعب وفئات واسعة من الشباب. ولهذا هناك أزمة ثقة ليس فقط في السياسيين وإنما أيضا في النقابيين والفنانين والإعلاميين الذين خلقوا حالة من " الوهم الاجتماعي ". والشباب مطالب بتنسيب دور الجمعيات واتحادات الطلاب، معتبرا أن السياسة أصبحت مجرد تصفية الحساب بين الأطراف المتصارعة من أجل الوصول إلى السلطة.

معظم هذه الحركات الاجتماعية التي ظهرت على السطح في تونس هي ذات طابع احتجاجي، وأصبحت لها خطط تتعلق بكيفية التحرك، وتعتمد المرحلية والتدرج في مطالبها، حيث لكل مرحلة أسلوبها وأدواتها. وقد أصبحت هذه الحركات الأكثر جاذبية للشباب الغاضب، ويمكنها أن أن تساهم في صناعة قيادات جديدة، خاصة بعد أن اكتسبت شرعيتها من تحركاتها النضالية والميدانية. لكن ذلك لا يعني انها متجانسة في داخلها، حيث تخترقها خلافات عديدة حول توصيف النظام السياسي الجديد في تونس. إذ تدعو بعض أطراف هذه الحركات إلى مقاطعة الانتخابات البلدية القادمة، وهو ما يعتبر موقف سياسي وليس استقالة. كما يردد رموز هذه الحركات أن الشباب قد تعرض إلى سلسلة من مغالطات من قبل النخبة السياسية وغيرها التي يتهمها بكونها قد خدعته ولم تكن في مستوى تطلعاته وطموحاته.

مع ذلك هناك من المشاركين المناصرين لبعض الحركات الاجتماعية من دعوا إلى تغيير المنظومة السياسية برمتها. وهم لا يقصدون بذلك التخلي عن الخيار الديمقراطي، وإنما يرون بأن

الديمقراطية التمثيلية التي تم تبنيها بعد الثورة لا تستجيب لاحتياجات المرحلة الجديد، ويعتقدون بأن تحقيق ذلك لا يكون إلا من خلال ابتكار أشكال جديدة في التنظيم من شأنها أن تفتح مجالات حقيقية للشباب في وضع السياسيات العامة والمشاركة في تنفيذها. وهم يدعون في هذا السياق إلى مأسسة الحوار بين الشباب والدولة، وذلك حتى لا تبقى هذه المسألة مطروحة بطريقة غير جدية وليست واضحة المعالم وفاقدة للآليات الضرورية القائمة على التمتع بحق إبداء الرأي، وتقديم الاقتراح، ثم متابعته، ومحاسبة الجهات التي كلفت بإنجازه.

شباب الجهات ورؤيتهم للامركزية

أشارت بعض استطلاعات الرأي التي استند على نتائجها الحوار الوطني للشباب إلى أن 78 بالمائة من المواطنين غير راضين على الخدمات المقدمة داخل الأحياء السكنية، وهو ما يعكس أزمة الثقة في البلديات التي لم تتجدد هيئاتها منذ الثورة. ولكن معطيات ومؤشرات أخرى أكدت على أن الانتخابات البلدية القادمة ستحدث تعديلا في المشهد الوطني. وهو ما يستوجب دعم هذه التجربة وتحصينها حتى لا تنقلب وتزيد من حالة الإحباط المهيمنة على عدد واسع من الشباب.

لقد ناقش المشاركون مخاطر المركزية، وانتقدوا الفجوة الاقتصادية والثقافية التي تفصل المركز عن الأطراف، مما جعل الجهات ضعيفة لصالح العاصمة، وعمق الفجوات بينها، وحرمها من إمكانية النمو والتنمية. بناء عليه دافع المشاركون عن اللامركزية، ودعوا إلى توفير الإمكانيات المالية والتشريعية التي من شأنها أن تسهم في خلق توازن جديد بين الجهات والدولة دون أن يؤدي ذلك على إضعاف المركز وتعريض الدولة المركزية لمخاطر التفكك والإضعاف.

إلى جانب ذلك عبر البعض عن خشيتهم من أن تعمق اللامركزية من تهميش المناطق المهمشة، وتزيد من عمق الفجوة والمسافات بين المركز والأطراف. لكن في المقابل هناك من أكد على أن الخطأ ليس في اختيار اللامركزية ولكن في ضوء السياسات الراهنة تحول هذا الاختيار الاستراتيجي إلى معضلة تثير المخاوف. وأكدوا على أهمية إصلاح منظومة الديمقراطية المحلية من داخلها بوضع الآليات الضرورية القادرة على تفعيل اللامركزية والحيلولة دون أن تصبح مناهضة للدولة أو متعارضة مع المصالح الوطنية. وقد أكدت عديد المداخلات على أن الدولة ليست معادية للأفراد أو الجماعات، وإنما هي من حيث الأصل تعمل على تحقيق التكامل والتعايش بين الجميع.

التحديات

استعرض المشاركون عددا من التحديات التي يمكن أن تخلق صعوبات أمام تحفيز الشباب على المشاركة الفعلية، ومنها:

- الشباب المقاطع: وهؤلاء عددهم كبير، ويطغى عليهم السلوك السلبي، لكن الاهتمام بالأسباب التي جعلتهم يتبنون هذا الموقف يعتبر أمرا هاما لابد من مواجهته لإعادة ثقة هؤلاء في العملية السياسية.
- الشباب الذي لن يتمكن من النجاح في الانتخابات البلدية القادمة، وهؤلاء بدل أن يستفيدوا من التجربة التي سيخوضونها، ويحاولون تقييمها ويستخلصون منها عبرا للمرحلة القادمة. يلجأ بعضهم إلى تحميل مسؤولية فشلهم للأحزاب وأيضا للدولة التي لم تساعدهم على النجاح وتحمل المسؤولية على الصعيد المحلي.
- الشباب الذي يطالب بفرص نجاح وليس بفرص شغل، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة التي أدت إلى عدم إمكانية أن يتولى القطاع العام توفير وظائف جديدة إلا على نطاق ضيق. وهؤلاء يمثلون أحجاما واسعة في المجتمع تدعو الدولة إلى تغيير برامجها بعد أن تأكد فشلها وقصورها عن تحقيق أهدافها الموعودة.
- ضرورة العمل على إصلاح الإدارة التي بنيت على النظام المركزي، والتي يمكن أن تعطل الديمقراطية المحلية، كما يمكنها أن تحول دون إعطاء الفرصة للشباب داخل جهات البلاد ليكون دوره فاعلا في إعادة التوازن بين المركز والأطراف.
- وضعية التعليم حرجة ويمكن أن تعطل تطوير المقررات والمناهج التي من شأنها أن تبرز أهمية الشباب، ودعم قيمة المشاركة الفعالة. لأن التعليم منذ تأسيسه قد بني على أساس دور الدولة وإشرافها على الجميع بعيدا عن فكرة تقسيم الأدوار والمهام.
- التوجه بشكل عاجل وأساسي نحو التأمين الاقتصادي لعموم الشاب، واعتبار ذلك أولوية قصوى.

مقترحات عملية جامعة

توزع المشاركون في الورشة في أفواج عمل مصغرة مكونة من شباب أحزاب سياسية، ومنظمات مجتمع مدني، واذاعات جمعوية من مختلف الجهات الداخلية بغرض التفكير في مبادرات عملية جامعة لمختلف التيارات الأيديولوجية تهدف الى ابتكار طرق انخراط مدني بديلة للعنف.

تظهر المبادرات المقترحة على الفوجين خلال حصة العصف الذهني في هذه الورشة إمكانية إرساء مسار لترقية شبكة سلام على المستوى المحلي في سياق لامركزية السلطة الإدارية وغيرها في تونس. تختلف هذه المبادرات عن النشاطات الموجودة لترقية مشاركة الشباب لأنها انبثقت عن النقاشات التي تدرج تمثيلا إيديولوجيا واسعا بما في ذلك الشباب الفاعلين اللائيكيين (بما فيهم اليسار) والإسلاميين؛ بالنظر إلى الشمولية التي تطبع المستوى الجهوي؛ بالنظر إلى استخدامهم لمنهجية "ترشيد خلافات" من خلال ترقية التدريب في مجال التفاوض وتقنيات أخرى، وبالنظر أيضا إلى أنها تدار من قبل شباب وتركز على اللهجة التونسية كأداة للتواصل. يمكن لهذه المبادرات أن تخفف من التوترات التي تؤثر في الوقت الحالي على الانتقال الديمقراطي التونسي مثلا التوترات الإيديولوجية والجهوية والجيلية والجنسانية والسياسية المدنية، والمساهمة في تخفيف حدة الاستقطابات لتشجيع التعايش السلمي وتعزيز دور الشباب في الانتقال الديمقراطي.

1. مبادرة فضاء الشبيبة المفتوح EJO والذي يعني اختصارا باللهجة التونسية إيجو (تعالوا): صقل وتبسيط المفاهيم السياسية والاجتماعية الهامة وتحسين مشاركة الشباب في الحياة السياسية والمدنية من خلال نشاطات تحسيس تقودها مجموعة لا إقصائية من سفراء الشباب. تم هذا المشروع في مدن سفاقس، القصرين، منوبة، سليانة، القيروان، بن عروس وغابس وباللهجة المحلية التونسية.
2. تتمثل المبادرة الثانية المقترحة في استعمال الفضاء الجامعي كمساحة مفتوحة أولى لمشاركة الشباب. يتمثل الاقتراح في جمع شباب من مشارب إيديولوجية متباينة للقيام بتدريب مشترك في المفاوضات والحوار والعصف الذهني حول مشاريع مشتركة. في مرحلة ثانية، توسع هذه المبادرة خارج الفضاء الجامعي من أجل ربط علاقات بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني بغية تعزيز القدرات المحلية في التفاوض من أجل العمل في البلديات وفي الجماعات المحلية. يتمثل المقترح في تشجيع التوأمة بين الجمعيات المحلية والمنظمات المشابهة في مناطق مختلفة.